

القبيا سوا اذا تفتقر الى تغدير مظاهر فتكون من قبيل الصمير
 ولانه قد غلبا عليه احكام الاسما الظاهرة كوصفه والوصف
 به وتثنية وجعه وغير ذلك وقد اشكل امره علي قوم يخلوه
 قسما مترددا بين الظاهر والصمير لانه شهما بالظاهر كقوله
 بالصمير فمن حيث نفسيره ووصفه والوصف به كان كالمص
 الظاهر **قوله** لانه لا يخلو اما ان يصلح اليه بيان لوجه الاختصاص
 في الاقسام الثلاثة وحصره فيها استقواي **قوله** اما ان يصلح
 لكل جنس اي يصلح لان يستعمل في كل جنس فيه اشكال
 وذلك لان الجنس هو الامر الكلي والامور الكلي لا وجود لها
 في الخارج وقد شرطوا في اسم الاشارة ان يتعم اليه الاشارة
 المحسوسة فلا يرد ان يكون المستعمل فيه مشا هذا حتى يشار
 اليه وما ليس موجودا في الخارج ليس مشا هذا **والجواب**
 اننا نقدر مشا اي افراد كل جنس مع يقال ايها ان من الاجناس
 ما ليست افراده مشاهدة بل معقولة فلا يرد ان يخصص
 الافراد يكونها محسوسة مشاهدة اي افراد كل جنس
 محسوسة مشاهدة هذا بالنظر لاسم الاشارة واما بالنظر
 للموسوعات فانها تستعمل في المعقول والمحسوس لكن الافراد
 اقتضاها من بعض الامور كما اقتضاها من من يعقل فتكون
 الكلية بالنظر اليها ليست عامة وفي العام كلام لا يتعمله هذه
 العمالة **قوله** اما ان يكون كناية عن غيره هذا التفسير جوي
 على اصطلاح الكوفيين من تشبيه الصمير كناية ومكتبا
 جوي على اصطلاح المصربيين والاشاعرة في التفسير ولا يجوز
 في ذلك **قوله** والقسم الثاني الفعل اي مطلق الفعل
 حتى يصح تقسيمه لاقسام ثلاثة **قوله** على الاصح معايله ما
 ياتي في القسم الثالث ذهب اليه الكوفيين من انه قسمان **قوله**
 على الاستقبال اي الزمن المستقبل والبراد ان يولد عليه
 بحسب الوضع يخرج الفعل الماضي لواقع شرطاً لخواتم
 حنا من انه له منه غايبين

انه صمير وم يظن انه قد تفرقت في الاشارة كان كالمصير من حيث

توافق اسم الواقع
 و يرواه بالانواع القوية
 مشا في الشيء لا الامور
 منه لان الظاهر من
 النظر والكلية التي
 ت النوع ليست انواعا
 حنا من انه له منه غايبين

تمام

تمام زيدت فان المعنى ان حصل قيام من زيدا في الزمن
 المستقبل حصل من تمام ثمة فقدرة لا الماشية لنا على
 المستقبل لكن تلك الدلالة ليست من جهة التوسع بل من
 جهة ادخال الشرط في عارضة يدل ان ادما مري الفعل
 عنها تحضن للدلالة على الزمن الماضي **قوله** اما ان يكون
 لا يختص بالاستقبال بل يدل عليه وعلى الحال اي الزمان الماضي
 وهو زمن التكلم فيكون المضارع دالا على الحال والاستقبال وهو
 حقيقة ينما على التحقيق فيكون مستقرا لفظيا وهو المراج
 ومقابلها انه حقيقة في الحال مما زعم الاستقبال وبالعكس
 واما كونه مجازا فيها فاحتمال عقلي لم يذهب اليه احد من ان دلالة
 المضارع عليها بحسب الوضع فلا يرد انه قد يخصص للدلالة على
 الماضي اذا دخلت عليه لم يحتمل يصير ان هذه الدلالة كما رفته
 من دخول لم وكلامنا مما هو في الدلالة بحسب الوضع **قوله** والاول
 الاسرائي الدال على جنس من المستقبل هو فعل الامر ويتبع
 ان يعلم ان دلالة فعل الامر على الاستقبال انما هو بحسب ما يرد
 به وهو الحدث المطلوب ابقائه واما ما عتبار كون الامر من قبيل
 الطلب الذي هو من اقسام الانشأ فيكون دالا على الحال
 بالنظر للطلب فان الاشارة منه حاشية والحاصل ان فعل
 الامر باعتبار دلالة على الطلب يدل على الامر لانه لا يشا
 فان مولوله التلطف به وباعتبار الحدث المطلوب يدل على
 الاستقبال لان زمن الحدث المطلوب يتاخر عن زمن الطلب
 وقد علم بما ذكره الشارح في وجه تقريرا كل واحد من الافعال
 الثلاثة للاحاطة بالمشترك وهو الجنس وله يمتاز بالواحد عن
 الآخر وهو العنصر ولعلم انما سكت عن بيان ذلك لانه لا يبيته
 في تقسيم المفرد اليه اقسامه الثلاثة لان الفرض هنا بيان
 هذه الاقسام على وجه الاجمال لان اقسام التقسيم اليها
 تذكرها هنا استطراد في سياقنا يتعوض لها انفضيلا

الاشارة الى ان
 الذي يدل على
 الذي يدل على
 الذي يدل على

الحض